

{الصيغ التفاعلية}

في ادارة ميزانية المصارف التجارية

م. بشار ذنون (*)

م. حسن صبحي (**)

مقدمة البحث :

إن ادارة ميزانية المصرف التجاري ليست أمراً جديداً على المؤسسات المصرفية إذ من دون هذا الأمر لا يتوقع أن يكون أي من هذه المؤسسات قد استمر على مدى السنوات دون أن يكون قد أعطى قدراً معقولاً لهذا الموضوع بصيغة أو بأخرى. إن إلقاء نظرة فاحصة على تركيبة موجودات المصرف التجاري ومطلوباته خلال العقود الأخيرة من القرن المنصرم يظهر بوضوح التغيير المهم الذي حدث على سياسة ادارة المصرف التجاري. وهي إنعكاسات للتقلبات المتسارعة في البيئة الاقتصادية والتطور التكنولوجي والمنافسات الشديدة بين المؤسسات المالية ومنها المصارف التجارية. وكذلك إدراك ادارة المصارف التجارية عدم قدرتها بتسويق منتجاتها التقليدية مما إنعكس ذلك محدودية أرباحها. من أجل ذلك سعت المصارف التجارية للتعايش مع المستجدات في عالم المال والصيرفة في إطار ما يُعرف بالهندسة المالية والتي طرحت مجموعة من الأدوات المالية المبتكرة التي يساعد تطبيقها على التحوط من المخاطر وزيادة ربحية المصرف وفق صيغ تفاعلية متطورة في ادارة ميزانية المصرف التجاري.

هدف البحث :

يجتهد البحث في أن يصل بمسعاها الى التعرف على المستجدات في مناخ عمل المصارف التجارية وخاصة فيما يتعلق بالصيغ التفاعلية لإدارة ميزانية المصرف التجاري

(*) جامعة الموصل/ كلية الإدارة والاقتصاد./

(**) كلية الحداثة الجامعة.

تميزاً لها عما يعرف بإدارة الموجودات والمطلوبات وكذلك تسليط الضوء على أهم الابتكارات المالية والتي يطلق عليها بالهندسة المالية كأحد المجالات المهمة لتحديث وتنشيط العمل المصرفي.

أهمية البحث :

ارتبطت أهمية البحث بجانب حيوي يتعلق بالهدف الأساسي من نشاط المصرف التجاري وهو العائد والمخاطرة والسعي لإدارة الميزانية بكفاءة وفاعلية وبما ينسجم مع المتغيرات المتسارعة في عالم المال والصيرفة.

مشكلة البحث :

تركز الإدارة المالية لمؤسسات الأعمال بشكل عام على ثلاثة قرارات تشكل ووظائفها الرئيسية الثلاثة (الاستثمار ، التمويل، مقسوم الأرباح) وهي التي تحدد قيمة المنشأة، وقد تم تناول هذه القرارات في العقود الأخيرة بشكل واسع، أما في المصارف التجارية فما زالت الرؤيا غير واضحة فيما يتعلق بهذه القرارات الثلاثة وكيفية التفاعل فيهما بينها تحت ما يُسمى بإدارة ميزانية المصرف التجاري أو إدارة الموجودات والمطلوبات.

فرضية البحث :

تحقيقاً لهدف البحث تم اعتماد الفرضية الآتية:

(إن ادارة الموجودات والمطلوبات وادارة الميزانية مصطلحات للتعبير عن فلسفات معينة تتعلق باتخاذ القرارات في كيفية تركيبه المصرف التجاري لميزانيته بطريقة تعظم العائد وتقلل المخاطر وهي مصطلحات ليست مترادفة).

منهج البحث :

اعتمد البحث أسلوب التحليل النظري ضمن محورين رئيسين يتضمن المحور الأول مفهوم ادارة الميزانية بكل جوانبها المختلفة. أما المحور الثاني فقد تضمن الصيغ التفاعلية التقليدية والحديثة في ادارة ميزانية المصرف التجاري معتمداً الإستقراء في تدرج التحليل النظري وصولاً الى تحقيق هدف البحث وإثبات فرضية البحث.

١- ادارة هامش الفائدة:

يسعى المصرف لتحقيق زيادة قيمة ثروة مالكيه عن طريق تحقيق أرباح ملائمة لا تقل عن تلك التي تحققها المشاريع الأخرى والتي تتعرض لنفس الدرجة من المخاطرة (رمضان وجودة، ١٩٩٥). ويمكن التعبير عن الهامش الربحي وذلك بشكل كمي أو نسبي ويقصد بالمفهوم الكمي لهامش الفائدة: الفرق بين الفائدة المدفوعة والفائدة المقبوضة. أما المفهوم النسبي فيقصد به الفرق بين معدل الفائدة المحققة على الموجودات ومعدل الفائدة على الإلتزامات (هندي، ١٩٩٦) وتستعمل فكرة الهامش، إما لتقويم الأداء الشامل للموجودات والمطلوبات أو لقياس ربحية بعض الموجودات ولتسعير خدمات المصرف والتخطيط المستقبلي لربحية المصرف التجاري.

٢- السيطرة على التكاليف:

تبرر ادارة المصارف أرباحها بأن كل عملية يجريها المصرف تنطوي على مخاطر (عقل، ٢٠٠٠) ومصروفات يفترض الحد منها والتي تؤثر سلباً أو ايجاباً في ربحية المصرف وهذا ما يشكل عاملاً مساعداً في ادارة ميزانية المصرف التجاري.

٣- ادارة السيولة:

في الوقت الذي تستطيع فيه المنشأة تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو بعض الوقت، فإن مجرد اشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى المصرف كفيلا بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم فجأة لسحب ودائعهم مما قد يعرض المصرف للإفلاس Run On Bank (عقل، ٢٠٠٠) فالجانب الأكبر من موارد المصرف تتمثل في ودائع تستحق عند الطلب ومن ثم ينبغي أن يكون المصرف مستعداً للوفاء بها في أي لحظة وهذا ما يعبر عنه بإدارة المخاطرة المتعلقة باحتمال عدم توفر الأموال الكافية لدى المصرف لمواجهة الإلتزامات أو الإستفادة من الفرص غير المتوقعة.

٤- إدارة رأس المال:

تعد مسألة قدرة رأس المال على تحقيق السلامة والمتانة في المركز المالي للمصارف من أولى المهام والمسؤوليات، ولذلك يتطلب من الإدارة أن تبحث باستمرار في هذه الكفاية.

المحور الأول

مفهوم ادارة الميزانية

إن ادارة الموجودات وادارة المطلوبات وادارة الميزانية مصطلحات للتعبير عن سياسات معينة تتعلق باتخاذ القرارات في كيفية تركيبه المصرف بطريقة تعظم الموجودات ذات المرود والفرق بين مصطلح ادارة الميزانية ومصطلح ادارة الموجودات والمطلوبات يشبه الى حد ما الفرق بين الاستراتيجية والتكتيك فادارة الميزانية تعني (ادارة موجودات المصرف ومطلوباته على المدى الطويل) . ويأخذ هذا عادةً شكل التوجه الاستراتيجي لأنه يركز أكثر على نوعية الخدمات والمنتجات التي سيقدمها المصرف على جانبي الميزانية. أما المصطلح الثاني (ادارة الموجودات والمطلوبات) فيقصد به الإدارة اليومية لسيولة المصرف واحتياجات الأموال (Funding) ومراقبة أسعار الفائدة وموقف العملات الأجنبية وذلك على مدى لا يزيد على ستة أشهر (عقل، ٢٠٠٠).

إن الهدف الرئيسي لإدارة الميزانية هو تحقيق تعظيم ثروة المالكين. إلا أن هذا الهدف يعترضه مشكلتين رئيسيتين هما السيولة والقدرة الإيفائية (الجميل، ١٩٩٣) ولا تقتصر الآثار السلبية لهاتين المشكلتين على العمليات المصرفية بشكل مباشر بل تمتد لتؤثر على ثقة المتعاملين مع المصرف (المودعين والتي تعتبر إيداعاتهم أهم عنصر من عناصر الهيكل التمويلي للمصرف (المطلوبات وحق الملكية). وهذا يؤكد إن مفهوم ادارة الميزانية هو مفهوم أوسع من مفهوم ادارة الموجودات والمطلوبات.

العوامل المساعدة في ادارة ميزانية المصرف التجاري:

تمت الإشارة الى أن الهدف النهائي لإدارة ميزانية المصرف التجاري هو تعظيم (Maximize) ثروة مالكيه أو تعظيم العائد على حقوقهم على المدى الطويل ويمكن أن يعبر عن هذه الفكرة من الناحية العملية بتعظيم قيمة السهم في السوق المالية وادارة الميزانية في سعيها لتحقيق هذا الهدف لا بد من أن تتوفر له العديد من العوامل المساعدة والتي يمكن إجمالها بما يأتي(عقل، ٢٠٠٠) :

١- الكفاية في ادارة الهامش

٢- السيطرة على التكاليف

٣- ادارة السيولة.

٤- ادارة رأس المال.

لكي لا تتسرب المخاطر إلى أموال المودعين (الحسيني والدوري، ٢٠٠٠) وحددت نسبة كفاية رأس المال وفق ما أقرته لجنة بازل عام ١٩٨٩ ب ٨٪ من مجموع الموجودات ذات المخاطر وهناك اتجاهات حديثة لرفع مقياس لجنة بازل.

العناصر الأساسية في ادارة الميزانية :

تعتبر ادارة الميزانية عن مفهوم شامل لإدارة الموجودات والمطلوبات وذلك بالأخذ بعين الاعتبار وفي نفس الوقت جميع العناصر في جانبيها ويتكون مدخل ادارة الميزانية من ثلاثة عناصر رئيسية هي : التمييز بين المخاطر (Differentiation of Risks) والنظرة الشمولية لموقف المصرف (Focus on over all position) وأخيراً الاعتبار الضمني لعدم التكد (Explicit consideration of uncertainty) . إذ تميز الإدارة الشاملة للميزانية بين العديد من المخاطرة المرتبطة بخلق الموجودات وتمويلها وهي الخطر الائتماني (Capital Risk) وخطر السيولة (Liquidity Risk) وخطر رأس المال (Capital Risk) وكذلك خطر سعر الفائدة (Interest Rate Risk) (حامد، ١٩٩٢) إذ تركز ادارة الميزانية على النظرة الشمولية أي أخذ الموقف الكلي للمصرف بدل من التركيز على جانب واحد بمعزل عن الجوانب الأخرى. ويضاف الى كل هذا ما تتطلبه الإدارة الشاملة للميزانية إعداد التوقعات الحالية والمستقبلية لأن توافر المعلومات عن المستقبل يسهل إمكانية تقويم البدائل المتاحة واختيار الأفضل منها، لكن وجود عنصر عدم التأكد في تحقيق جميع التوقعات المعدة يوجب أن تحلل أيضاً آثار عدم تحقق هذه التوقعات في البديل المختار استعداداً لآثارها السلبية (عقل ، ٢٠٠٠) .

إن ضيق هوامش الفائدة بسبب المنافسة المتزايدة بين العديد من المؤسسات المالية وتزايد اهتمام الزبائن بنوعية الخدمة التي يريدونها مع توافر بدائل للاختيار من بينها أثر في كلفة الودائع وتركيبها وتزايد المخاطرة بسبب المنافسة كما أشرنا سابقاً كل هذه

التطورات وغيرها من المستجدات في مناخ عمل المصارف التجارية استلزم تطوير استراتيجيات وخطط عمل فعالة لإدارة ميزانية المصرف التجاري وهذا ما سيقودنا الى تسليط الضوء على أهم الصيغ التفاعلية في ادارة الميزانية مع الإشارة بشكل أوسع الى الصيغ الحديثة منها وهو المحور الثاني من هذا البحث.

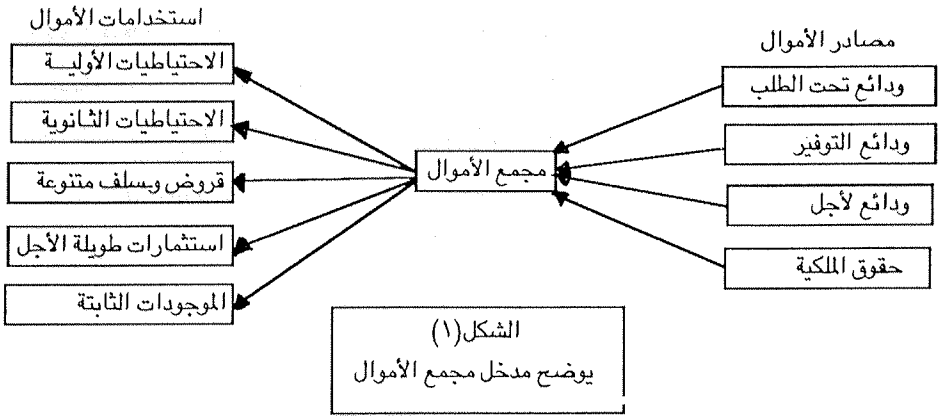
المحور الثاني

الصيغ التفاعلية في ادارة الميزانية

إن ادارة ميزانية المصرف التجاري ليست أمراً جديداً على المصارف التجارية إن من دون هذا الأمر لا يتوقع أن تكون هذه المصارف قد استمرت على مدى هذه السنوات ومن دون أن يكون قد أعطى قدراً معقولاً من الاهتمام للمخاطر والمردود. وهكذا أخذت الصيغ التفاعلية في ادارة الميزانية صيغاً بسيطة ومن ثم تطورت مع مرور الزمن وفق صيغ حديثة يتناسب مع المستجدات في عالم المال والصريفة لايجاد التفاعل Interection والارتباط بين شقي الميزانية. وتحكم عملية التفاعل بالدرجة الأساسية الأهداف المصرفية والقدرة على إنجازها وتحقيقها ضمن الأفق الزمني المحدد لها وفيما يأتي الصيغ التفاعلية في ادارة الميزانية للمصارف التجارية مع التركيز على الصيغ الحديثة منها :

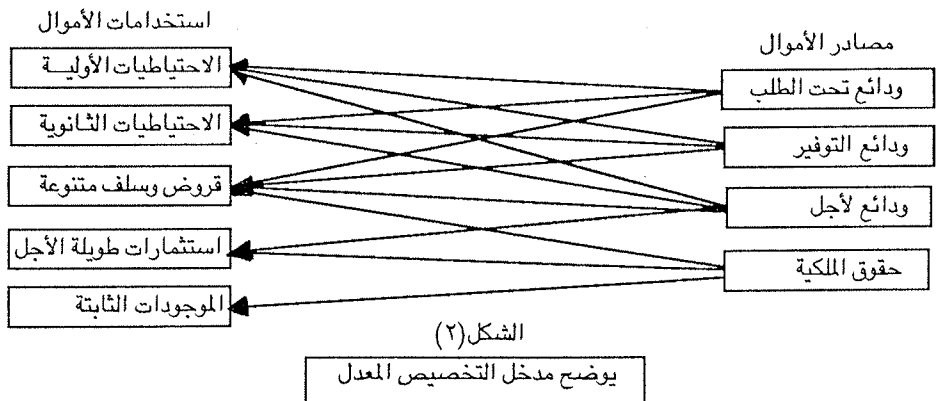
أولاً : مدخل مجمع الأموال The Pool of Funds :

يستند هذا المدخل على فكرة أساسية مفادها أنه يتم تجميع الأموال التي تم الحصول عليها من مصادرها المتنوعة ومن ثم يعاد توزيعها على الموجودات. ويتميز هذا المدخل بسهولة التطبيق والفهم والسرعة في الأداء ولكن يوجه الى هذا المدخل إنتقادات أهمها أنه لا يصلح في ظل ندرة الأموال كذلك يتجاهل هذا المدخل مصدر الأموال ونمطه وكذلك فإنه لا يحقق الموازنة بين السيولة والربحية (الحسيني والدوري، ٢٠٠٠) وكما هو موضح في ادناه:



ثانياً : مدخل التخصيص المعدل :The Adjustment allocation Approach

يقوم هذا المدخل على موازنة تواريخ استحقاق كل الموجودات (الاستثمارات والقروض) والمطلوبات أي الموارد المالية المستخدمة في تمويل تلك الموجودات وتقوم هذه الموازنة على ضرورة تناسب تاريخ استحقاق الموارد مع تاريخ استحقاق الاستثمار الذي سيمول ذلك المورد ولقد زاد من جاذبية هذا المدخل النمو السريع والمضطرد في حجم الودائع لأجل الذي يتوافر للمصرف معلومات مؤكدة بشأن التاريخ المحدد لاستحقاقها وهذا أمر من شأنه أن ييسر عملية الموازنة بين مصادر واستخدامات الأموال على الرغم من أن هذا المدخل يعدّ مدخلاً متطوراً عن المدخل السابق إلا أنه لا يخلو من العيوب (هندي) وكما موضح في أدناه:



ثالثاً : مدخل بحوث العمليات Operation Research :

يستخدم مدخل بحوث العمليات في مختلف المجالات بوصفه وسيلة علمية ودقيقة أسلوب تمكن القيادات الإدارية في إتخاذ قرارات علمية ورشيدة.

ويستعمل أسلوب البرمجة الخطية (L.P) وخاصة الطريقة المبسطة (Simplex & Meth) (od) في مجال التخصيص للموارد المالية المتاحة على أوجه الاستخدامات المحددة في المصارف بهدف بناء محفظة استثمارية محددة في^(١) ظل وجود محددات قانونية وتشريعية ومالية وإدارية وبما ينعكس على تحقيق هدف ادارة الميزانية وهو تعظيم الربحية.

رابعاً : استراتيجيات فجوة الأموال Fund gap Strategies :

من الأساليب الأخرى لإيجاد التفاعل بين ادارة الميزانية هو ما يُعرف باستراتيجيات الفجوة Fund gap Strategies حيث يتم ادارة الموجودات والمطلوبات اثناء فترة الارتفاع أو الانخفاض في أسعار الفائدة.

ومن خلال تحديد مزيج من الموجودات الحساسة Sensitive لسعر الفائدة ومزيج من المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة (أي مدى استجابة التغير في الموجودات والمطلوبات للتغيرات في سعر الفائدة) ومن ثم تحديد الفجوة^(٢) وكما مبين في الجداول (١) (٢) (٣). فاذا كانت هناك فجوة موجبة، الجدول (١)، أي أن مقدار الموجودات أكبر من المطلوبات وحصل إنخفاض في أسعار الفائدة فإن ذلك سيؤدي الى إنخفاض في صافي الفوائد (الأرباح). فتلجأ المصارف نحو تعديل موجوداتها أو مطلوباتها بما يقلل من مخاطر سعر الفائدة فتعمل على زيادة الموجودات ذات أسعار الفائدة الثابتة أو تخفيض الموجودات الحساسة لسعر الفائدة أو زيادة المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة.

أما في حالة كون الفجوة سالبة الجدول (٢) أي أن مقدار المطلوبات أكبر من الموجودات وكان هناك ارتفاع في أسعار الفائدة فأن المصارف تعمل على زيادة الموجودات الحساسة

(١) للمزيد حول الموضوع أنظر:

R.L. Miller & D.D. Vanhoose, Modern Money and Banking, 3rd ed, U.S.A., McGraw-Hill Inc, 1993, pp.208-210.

(٢) الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دور المشتقات في ادارة الموجودات والمطلوبات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عمان، الأردن، العدد ٩، ١٩٩٦، ص ٥٥.

سعر الفائدة وتخفض المطلوبات الحساسة لسعر الفائدة في وقت واحد. أما عندما تكون الفجوة صفرية كما في الجدول (٣)، أي تساوي الموجودات والمطلوبات فان هدف المصرف هو المحافظة على صافي الفوائد.

نخلص من ذلك بأن على المصرف الاستفادة من فكرة الفجوة لتحسين الربحية فعندما تشير التوقعات الى إرتفاع معدلات الفائدة حيث يكون من الأفضل أن يكون تاريخ استحقاق الموارد بعيد وتاريخ استحقاق الاستثمارات قريب والعكس اذا كانت التوقعات تشير الى إنخفاض معدلات الفائدة.

جدول (١) فجوة الأموال الموجبة
جدول (٢) فجوة الأموال السالبة
جدول (٣) فجوة الأموال الصفرية

جدول (١) فجوة الأموال الموجبة		جدول (٢) فجوة الأموال السالبة		جدول (٣) فجوة الأموال الصفرية	
الموجودات	المطلوبات	الموجودات	المطلوبات	الموجودات	المطلوبات
الموجودات الحساسة لسعر الفائدة	الودائع الحساسة للسعر الفائدة	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة	الودائع الحساسة للسعر الفائدة	الموجودات الحساسة لسعر الفائدة	الودائع الحساسة للسعر الفائدة
الفجوة الموجبة	الودائع ذات أسعار الفائدة الثابتة	الموجودات ذات أسعار الفائدة الثابتة	الفجوة السالبة	الموجودات ذات أسعار الفائدة الثابتة	الودائع ذات أسعار الفائدة الثابتة
الموجودات ذات أسعار الفائدة الثابتة	حقوق الملكية	الودائع ذات أسعار الفائدة الثابتة	المجموع %١٠٠	المجموع %١٠٠	المجموع %١٠٠
المجموع %١٠٠	المجموع %١٠٠	المجموع %١٠٠	المجموع %١٠٠	المجموع %١٠٠	المجموع %١٠٠

المصدر : مجلة الدراسات المالية والمصرفية العدد ١، ١٩٩٦، ص ٥.

خامساً : تحليل حساسية الفائدة Interest Sensitivity Analysis :

على غرار تحليل الفجوة تُشير الدراسات الحديثة أن المصارف التجارية تجري تحليلاً يطلق عليه تحليل حساسية الفائدة الذي يهدف الى حماية المصرف Heeding ضد احتمال

حدوث تغيير في أسعار الفائدة قد يكون من شأنه التأثير عكسياً على هامش صافي الفائدة Net Interest Margin ويقاس هذا الهامش بالفرق بين متوسط معدل الفائدة على القروض والسندات ومشابهاً التي يستثمر فيها المصرف أمواله ومتوسط معدل الفائدة على الأموال المقرضة (هندي ، ١٩٩٦).

ويمكن تحقيق التغطية ضد تأثير هامش صافي الفائدة وذلك من خلال ما يُسمى بمراعاة تساوي تواريخ الإستحقاق Matching Maturity Distribution لكل من الأموال المقرضة والأموال المقرضة.

سادساً : الهندسة المالية Financial engineering :

بدأت المصارف التجارية تدرك صعوبة تسويق خدماتها المتنوعة في ظل التقلبات المتسارعة في البيئة الداخلية أو التغييرات على الصعيد الدولي كالأجالات التصاعدية المتسارعة في معدلات التضخم وأسعار الفائدة وفي ظل المنافسة الشديدة من قبل المؤسسات المالية الأخرى والذي تزامنت هذه الأوضاع بالتطور السريع في تكنولوجيا الحاسبات أدركت المصارف التجارية وبخاصة التي يتركز نشاطها على الصعيد الدولي. إن نشاطها التقليدي في الإدارة والتسويق لم يعد مربحاً بل أصبحت تواجه صعوبة الحصول على الأموال من خلال وسائلها التقليدية. ومن أجل تعظيم أرباحهم. وتكثرت هذه الجهود بطرح مجموعة من الأدوات المالية المبتكرة والتي أصبحت تحدد في إطار ما يُعرف بالهندسة المالية التي يساعد تطبيقها على التحوط من المخاطر (عبد الله، ١٩٩٥).

وتسعى الهندسة المالية في مهمتها التأكد من أن الأدوات المالية المبتكرة في إطار الهندسة المالية لها سوف تلقى إقبلاً من جانب المستثمرين. وإن كلفة الأدوات المالية أو العقود المبتكرة معقولة بحيث تحقق الأهداف المرجوة وفي مقدمتها تحقيق الربح وتقليل المخاطر (يحيى، ٢٠٠١).

عليه تعد الهندسة المالية من الأساليب الحديثة التي استخدمت في البلدان المتقدمة الى جانب الأساليب التقليدية في إيجاد الصيغ التفاعلية لإدارة الميزانية وهي أدوات مالية تهدف الى تقليل مخاطر تقلبات سعر الفائدة مثل مبادلات أسعار الفائدة والسوق (Gaps)

والمستقبلات والمبادلات الاختيارية حيث يمكن لهذه الأدوات المالية أن تكون فاعلة وذات تأثير في ادارة الميزانية (هندي، ١٩٩٦) لأنها توفر وسائل أكثر سرعة وكفاءة لتقليل مخاطر سعر الفائدة على فقرات الميزانية بدون إعادة هيكلة الودائع والقروض فعلى سبيل المثال يمكن استعمال العقود الاجلة للوقاية من مخاطر سعر الفائدة وفي الأجال الطويلة يتم استعمال مبادلات أسعار الفائدة (المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، ١٩٩٤).

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد أن التحوط من مخاطر سعر الفائدة أو التقليل من آثارها كانت حافزاً للبحث عن أدوات وأسواق مالية غير تقليدية أو مبتكرة ومن أبرز الابتكارات المالية التي تم التوصل لها وبهدف الحماية من المخاطر التي تنجم عن التغيرات في ظروف السوق هي ما يُعرف بالمشتقات (Derivatives) وهي تشمل مجموعة واسعة من العقود المالية مثل العقود الآجلة، وعقود المبادلة والعقود المستقبلية وعقود الخيارات.

يظهر مما تقدم ومن خلال ما تم عرضه من المداخل التقليدية والحديثة التي تنتهجها المصارف التجارية لإيجاد أفضل صيغ التفاعل لإدارة الميزانية. إن المصارف التجارية تهدف الى تعظيم الأرباح عن طريق إيجاد أفضل استخدام للموارد المالية المتاحة ومع مراعاة هدفي السيولة والأمان والالتزام بالمعايير الدولية حول كفاية رأس المال والتحوط من الأخطار المختلفة التي تحيط بنشاط المصرف.

الخلاصة :

إن مصطلح ادارة الميزانية هو مفهوم أوسع من مفهوم ادارة الموجودات والمطلوبات. ويتعامل مع الأجل الطويل أي أنه مفهوم استراتيجي. بينما يتعامل مصطلح ادارة الموجودات والمطلوبات مع الأجل القصير أي أنه مفهوم تكتيكي. وإن الاهتمام بهذا المفهوم (ادارة الميزانية) كان نتيجة لتظافر عدة عوامل أهمها ضيق هوامش الفائدة بسبب المنافسة المتزايدة بين العديد من المؤسسات وارتفاع كلفة الحصول على الأموال وانخفاض أسعار الخدمات المصرفية وانخفاض ربحية المصارف التجارية. إن الصيغ التفاعلية التقليدية في ادارة ميزانية المصارف التجارية والتي أثبتت نجاحها على مدى عقود من الزمن لم تعد قادرة على مواجهة المستجدات والتغيرات في عالم المال والصيرفة. وكانت الابتكارات المالية أو ما يُعرف بالهندسة المالية وأدواتها المتمثلة بالمشتقات الصيغة التفاعلية الأكثر نجاحاً في ادارة ميزانيات المصارف التجارية وخاصة في الدول المتقدمة وبما يحقق تعظيم ربحية تلك المصارف والوقاية من المخاطر.

المصادر:

أولاً : العربية :

- ١- عقل ، مفلح، وجهات نظر مصرفية، طبعة أولى ، عمان، الأردن، ٢٠٠٠.
- ٢- الجميل، سرمد كوكب، مؤشرات القدرة الإيفائية في ادارة الميزانية، مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العراق، العدد ٤١، ١٩٩٣.
- ٣- هندي، منير ابراهيم، ادارة البنوك التجارية، مدخل اتخاذ القرارات، طبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، ١٩٩٦.
- ٤- الحسيني، فلاح حسن، والدوري مؤيد عبد الرحمن، ادارة البنوك، مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، طبعة أولى، دار وائل للنشر، ٢٠٠٠.
- ٥- الدسوقي، حامد أبو زيد، ادارة عمليات المصارف التجارية، دار النهضة العربية، مصر، ١٩٩٢.
- ٦- جابر، محمد صالح، الاستثمار بالأسهم والسندات وتحليل الأوراق المالية، دار الرشيد، بغداد، العراق، ١٩٨٢.
- ٧- الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، دور المشتقات في ادارة الموجودات والمطلوبات، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عمان، الأردن، ١٩٩٦.
- ٨- عبد الله، أمين خالد، الخلفية العلمية والعملية للتوريق، مجلة المصارف العربية، إتحاد المصارف العربية، بيروت، لبنان، العدد ١٧٦، المجلد ١٥، ١٩٩٥.
- ٩- الهندي، عدنان وآخرون، الهندسة المالية وأهميتها بالنسبة للصناعات المصرفية والعربية، بيروت ، لبنان، إتحاد المصارف العربية، ١٩٩٦.
- ١٠- المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، ادارة المشتقات (الأدوات المالية الحديثة) مجلة الدراسات المالية والمصرفية، عمان، الأردن، العدد ١، ١٩٩٤.
- ١١- سها ، ميعاد، كيف يمكن للهندسة المالية أن تسهم في تطوير الشركات ، مجلة المصارف العربية ، إتحاد المصارف العربية، المجلد ١٦ ، العدد ١٨٦، ١٩٩٦.
- ١٢- رمضان، زياد وسليم محفوظ أحمد جودة، ادارة البنوك ، الطبعة الأولى ، دار أسامة للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.

- ١٣- يحيى ، و داد يونس، الابتكارات في وسائل التمويل والاستثمار خلال القرن العشرين،
مجلة دراسات اقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد الأول، السنة الثالثة، ٢٠٠١.
١٤- حامد أبو زيد، ادارة عمليات المصارف التجارية، دار النهضة العربية، مصر ، ١٩٩٢.

ثانياً: الأجنبية:

- 15- R. L. Miller & D.D. Vanhoose, Modern Money and Banking, 3rd e,
U.S.A., McGraw-Hill Inc, 1993, pp.208-210.